



الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

التقرير الاحصائي

لمجالات السوق الخليجية المشتركة

لعام 2011

التقرير الاحصائي

لمجالات السـوق الخليجية المشتركة

لعام 2011

المحتويات

4	الكلمة
5	الرؤية والرسالة
7 - 6	التراخيص
10 - 8	تملك العقار
14 - 11	تداول وشراء الأسهم
15	العاملون في القطاع الحكومي الاتحادي
16	العاملون في القطاع الخاص
17	المستفيدون من مد مظلة الحماية التأمينية
20 - 18	الطلاب في المدارس الحكومية والخاصة
23 - 21	الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية
24	مصادر البيانات



يأتي إصدار هذا التقرير ضمن مرحلة جديدة، تتسم بتسارع الخطوات باتجاه استكمال التكامل الاقتصادي والمالي الخليجي. كما يأتي في إطار استراتيجية وزارة المالية والخاصة بتعزيز العمل في السوق الخليجية المشتركة، أمليْن أن يحقق الفائدة المرجوة للباحثين والمسؤولين وصناع القرار. حيث يسلط التقرير الضوء على بعض أهم مجالات السوق الخليجية المشتركة، التي توضح ما تحقّق من تكامل على صعيد ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتملك العقار، وعدد المساهمين في شركات المساهمة العامة، إضافة إلى أعداد الطلاب في مختلف المراحل التعليمية. كما يوضح التقرير بالأرقام دور الإمارات العربية المتحدة في تعزيز هذا التكامل؛ إذ تعتبر الإمارات الدولة الأكثر التزاماً بتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن الإحصاءات التي تصدرها وزارة المالية، وكافة الجهات المعنية بتعزيز العمل الخليجي المشترك، إنما تؤكد على أن جهود تعميق التكامل الاقتصادي والمالي قد بدأت تؤتي ثمارها؛ إذ أنه ومنذ انطلاق السوق والمؤشرات تدل على أن آفاق السوق في توسع مستمر، على الصعيدين النوعي والكمي. وهي بلا شك نتائج مبشرة، تقف وراءها جهود مكثفة، كتلك التي يسهم بها الفريق المشكل من قبل الوزارة، والذي يعني بتعزيز السوق في المجالات الاقتصادية والتعليمية والصحية وقضايا العمل. ويضم هذا الفريق ممثلين عن ٤٧ جهة حكومية ومحلية، تتلقى الملاحظات والاستفسارات وتقوم برفعها إلى الجهات المعنية للرد عليها والعمل على حلها. وفي هذا الإطار أيضاً، تقوم الوزارة بجهود في مجالات البحث والمسح الميداني، وفي مجال التوعية الإعلامية بمفهوم المواطنة الاقتصادية الخليجية، والمزايا التي تقدمها السوق لأبناء دول مجلس التعاون.

إن تجربة مجلس التعاون في السنوات الماضية، تؤكد على نجاحها في مواجهة العديد من التحديات، في ظل ظروف عالمية وإقليمية متغيرة. وإننا على يقين أن السنوات القادمة ستسفر عن آفاق أوسع للشراكة أمام دول المجلس على كافة الأصعدة، وذلك من أجل مواكبة التحولات في المشهد الاقتصادي العالمي، مما يعمق ويعزز المكاسب والإنجازات، ويرتقي بالتكامل على التوجه الذي يحقق الآمال والطموحات.

وختاماً، لا يسعنا إلا أن نتوجه بالشكر إلى فريق العمل، وإلى كافة الوزارات والهيئات والدوائر الاتحادية والمحلية التي تعاونت من أجل إصدار هذا التقرير، على أمل أن يكون خطوة على طريق دعم العمل الخليجي المشترك، راجين من القراء الكرام التقدم بأية ملاحظات من شأنها تطوير وتحسين الإصدارات القادمة.

والله ولي التوفيق

عبيد حميد الطاير

وزير الدولة للشؤون المالية



الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

رؤيتنا

وزارة رائدة عالمياً في إدارة الموارد المالية بما يحقق التنمية المستدامة والمتوازنة.

رسالتنا

ضمان أفضل استغلال لموارد الحكومة الاتحادية وتميبتها من خلال الإدارة المالية الفاعلة والسياسات المالية الرشيدة والعلاقات الدولية.

ص.ب . دبي : 1565

هاتف : 043939000

فاكس : 043939724

البريد الإلكتروني : gcm@mof.gov.ae

التراخيص

شهد عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون ممارسة الأنشطة الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة، نمواً مطرداً في الفترة 2006-2011 على الرغم من ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث ازداد إجمالي التراخيص من 11.327 إلى 28.909، وذلك بمعدل نمو سنوي مركب $CAGR 20,6\%$. وقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى حيث حصل مواطنوها على 12.582 رخصة في عام 2011، بينما حلت الكويت في المرتبة الثانية بواقع 5670 رخصة، تلتها سلطنة عمان بـ 4634 رخصة، ثم البحرين بـ 4248 رخصة، وأخيراً دولة قطر التي استصدر مواطنوها 1.775 رخصة. وقد نما معدل إصدار التراخيص بنسب متقاربة لدول المجلس، حيث تراوحت نسب النمو السنوية المركبة للفترة المذكور بين 18% كما في حالة سلطنة عمان، و $21,7\%$ كما في حالة المملكة العربية السعودية.

أما بالنسبة لمعدلات النمو السنوية بين عامي 2010 و 2011، فقد تراوحت بين $6,4\%$ للكويت و 14% للبحرين التي سجلت أعلى نسبة نمو سنوي بين دول المجلس، متجاوزة بذلك السعودية التي حققت $11,7\%$ وعمان 9% وقطر $7,2\%$. وبالإجمال، فقد نما عدد التراخيص التي أصدرتها الإمارات العربية المتحدة لمواطني مجلس التعاون لممارسة الأنشطة الاقتصادية بنسبة $10,2\%$ في الفترة 2010-2011، وهو معدل ممتاز بكل المقاييس وخصوصاً في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي حالياً، وهو مؤشر يدل على الترسخ المستمر لمبدأ التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

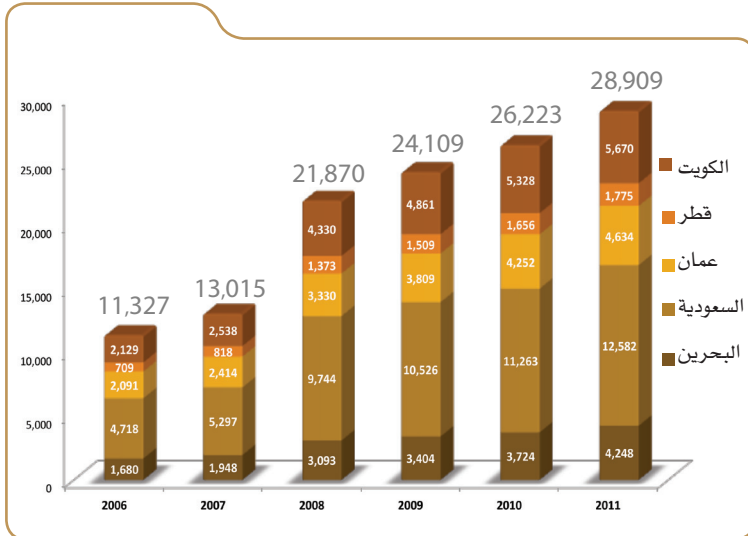
التراخيص

عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية
بإدارة الإمارات العربية المتحدة

الدولة	2011	2010	2009	2008	2007	2006
البحرين	4,248	3,724	3,404	3,093	1,948	1,680
السعودية	12,582	11,263	10,526	9,744	5,297	2,091
عمان	4,634	4,252	3,809	3,330	2,414	709
قطر	1,775	1,656	1,509	1,373	818	969
الكويت	5,670	5,328	4,861	4,330	2,538	2,129
الاجمالي	28,909	26,223	24,109	21,870	13,015	11,327

مصدر البيانات : الدوائر الاقتصادية والبلديات

عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية في الإمارات
العربية المتحدة (تراكمي)



مصدر البيانات : الدوائر الاقتصادية والبلديات



تملك العقار

حقق تملك الخليجين للعقار في الإمارات العربية المتحدة نسب نمو عالية، وخصوصاً في السنتين الأخيرتين، حيث ازداد عدد الملكيات العقارية الخليجية الجديدة في الدولة من 4.604 في 2010، إلى 10.873 في 2011، وذلك بنسبة نمو قدرها 2,136%. وعلى العموم، فقد تجاوزت نسبة الزيادة في العامين الأخيرين 100% لكافة دول المجلس، باستثناء البحرين التي سجلت ملكيات مواطنيها نمواً سالباً قدره 7,41%. حيث انخفض عدد الملكيات من 1.607 في 2010، إلى 937 في 2011. و كانت الكويت قد سجلت أعلى نسبة نمو في الملكيات العقارية في العامين الأخيرين، وذلك بواقع 302%، إذ تضاعف عدد الملكيات الجديدة من 1.622 إلى 6.519، تلتها قطر بواقع 5,221 ثم عمان والسعودية اللتين حققتا 2,132% و 2,131% على التوالي.

أما عن التطور التاريخي التراكمي للتملك العقاري الخليجي في الدولة، فقد كانت نسبة النمو السنوي المركب للفترة 2006-2011، 24%. وهي نسبة تدل على مدى النجاح الذي حققته الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والسوق الخليجية المشتركة، كما يدل على الجاذبية الاستثمارية للسوق العقارية الإماراتية، أما رغبة مواطني دول المجلس بالتملك في الدولة، فتعكس مدى التشابك و عمق الأواصر التي تربط ما بين مواطني دول مجلس التعاون.

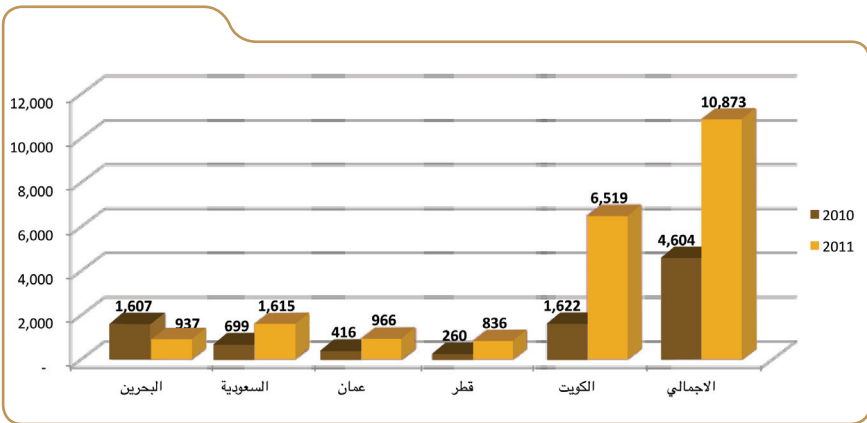
و كانت البحرين قد حققت أعلى معدل نمو سنوي مركب في الفترة 2006-2011 بواقع 33,8%، تلتها الكويت التي سجلت 27,9%، ثم عمان بواقع 25,8%، متنوعة بقطر والسعودية اللتين حققتا 24,8% و 13,2% على التوالي.

تملك العقار

مجموع عدد مواطني دول مجلس التعاون الممتلكين للعقار في الدولة سنوي

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البحرين	105	140	441	356	1.607	937
السعودية	162	466	737	583	699	1.615
عمان	126	214	324	323	416	966
قطر	969	1.842	274	181	260	836
الكويت	258	554	5.107	2.581	1.622	6.519
الاجمالي	1.620	3.216	6.883	4.024	4.604	10.873

مصدر البيانات : دوائر الأراضي والأملك والبلديات



مصدر البيانات : دوائر الأراضي والأملك والبلديات

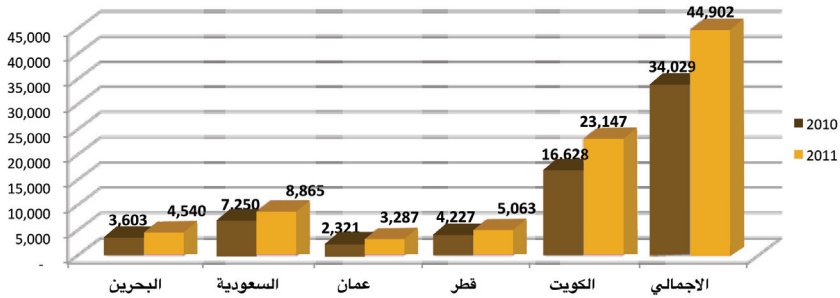


تملك العقار

مجموع عدد مواطني دول مجلس التعاون الممتلكين للعقار في الدولة تراكمي

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البحرين	1.059	1.199	1.640	1.996	3.603	4.540
السعودية	4.765	5.231	5.968	6.551	7.250	8.865
عمان	1.044	1.258	1.582	1.905	2.321	3.287
قطر	1.670	3.512	3.786	3.967	4.227	5.063
الكويت	6.764	7.318	12.425	15.006	16.628	23.147
الاجمالي	15.302	18.518	25.401	29.425	34.029	44.902

مصدر البيانات : دوائر الأراضي والأملاك والبلديات



مصدر البيانات : دوائر الأراضي والأملاك والبلديات

تداول وشراء الأسهم

ازداد عدد شركات المساهمة العامة المسموح بتداول أسهمها للخليجيين من 55 شركة في عام 2006، إلى 79 شركة في عام 2011: أي من 44% إلى 74,5% من شركات المساهمة العامة المسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع، وذلك في تطور لافت يؤكد على جدية التوجه نحو فتح باب الاستثمار لمواطني دول المجلس على قدم المساواة مع أبناء الدولة.

وعلى الرغم من الظروف السائدة في أسواق الأسهم، إلا أن العامين الأخيرين شهدا بعض التحسن، حيث ارتفعت أعداد المستثمرين الخليجيين من 208.316 في 2010 إلى 212.020 في 2011، أي بنمو قدره 1,8%. في إشارة إلى تحسن الثقة في الأسواق، و بدء مرحلة التعافي. وكانت الكويت قد سجلت أعلى نسبة زيادة في العامين المذكورين، وذلك بواقع 12,4%، حيث ازداد عدد المستثمرين الكويتيين من 29.057 إلى 36.666، بينما سجلت قطر و السعودية زيادة طفيفة بواقع 0,8% و 0,4% على التوالي، في حين شهد عدد المستثمرين العمانيين انخفاضا بنسبة 1,5% وكذلك بالنسبة للمستثمرين البحرينيين بانخفاض قدره 0,7%.

أما التوزيع النسبي للمستثمرين الخليجيين، فيسجل حضورا مميزا للمستثمري المملكة العربية السعودية بواقع 58% من الإجمالي لعام 2011، يليهم الكويتيون بنسبة 15,4%، ثم العمانيون بنسبة 11,3%، ومن ثم البحرينيون والقطريون بنسبة 7,6% و 7,3% على التوالي.

أما نسبة قيمة رؤوس الأموال إلى الإجمالي، فيساهم المستثمرون السعوديون بـ 38,7%، يليهم الكويتيون بواقع 24,5%، ثم البحرينيون بنسبة 18,6%، وفي المرتبة الرابعة يأتي العمانيون بنسبة 12% كما يساهم القطريون بنسبة 6,3%.



تداول وشراء الأسهم

عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة المسموح بتداول أسهمها
لمواطني دول المجلس لعامي 2006 – 2011م

2011	2010	2009	2008	2007	2006	
106	153	153	151	141	125	عدد شركات المساهمة العامة المسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع
79	85	85	83	73	55	عدد شركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها للخليجيين

مصدر البيانات : هيئة الأوراق المالية والسلع

عدد المستثمرين الخليجيين في شركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها للخليجيين
عامي 2006 – 2011م

2011	2010	2009	2008	2007	2006	
16.142	16.258	16.786	16.822	16.363	16.981	عدد المستثمرين البحرينيين
123.777	123.317	144.349	143.965	131.504	142.865	عدد المستثمرين السعوديين
23.905	24.280	55.810	56.164	111.386	33.476	عدد المستثمرين العمانيين
15.530	15.404	16.996	17.096	15.847	15.671	عدد المستثمرين القطريين
32.666	29.057	42.864	41.536	28.936	32.118	عدد المستثمرين الكويتيين
212.020	208.316	276.805	275.583	304.036	241.111	العدد الاجمالي للمستثمرين

مصدر البيانات : هيئة الأوراق المالية والسلع

تداول وشراء الأسهم

الشركات المساهمة العامة في الدولة وإجمالي قيمة رؤوس الأموال

اجمالي قيمة رؤوس الاموال*	2011	
135.721	106	عدد شركات المساهمة العامة المسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع
113.348	79	عدد شركات المساهمة العامة المسموح تداول اسهمها للخليجيين

* القيمة بالمليون درهم.

مصدر البيانات : هيئة الأوراق المالية والسلع

عدد المساهمين وإجمالي قيمة رؤوس الأموال لمواطني دول المجلس في الشركات المساهمة المسموح بتداول اسهمها لمواطني دول المجلس لعامي 2011م

اجمالي قيمة رؤوس الاموال*	عدد المساهمين	
988	16.142	عدد المستثمرين البحرينيين
2.054	123.777	عدد المستثمرين السعوديين
637	23.905	عدد المستثمرين العمانيين
333	15.530	عدد المستثمرين القطريين
1.302	32.666	عدد المستثمرين الكويتيين
5.314	212.020	العدد الاجمالي للمستثمرين

* القيمة بالمليون درهم.

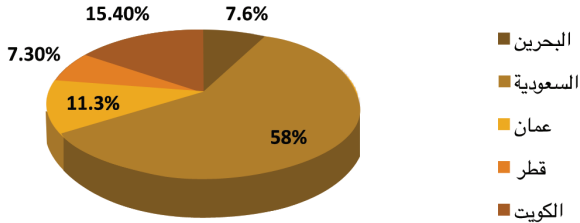
مصدر البيانات : هيئة الأوراق المالية والسلع



تداول وشراء الأسهم

الشركات المساهمة العامة في الدولة

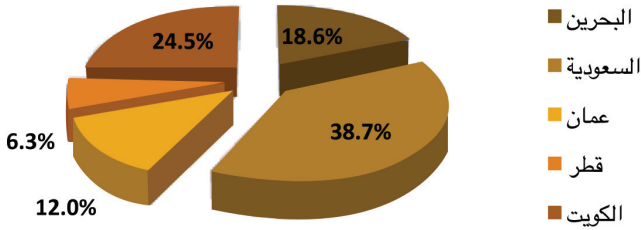
نسبة عدد المستثمرين الخليجيين %



مصدر البيانات : هيئة الأوراق المالية والسلع

عدد المساهمين وإجمالي قيمة رؤوس الأموال لمواطني دول المجلس في الشركات المساهمة المسموح بتداول أسهمها لمواطني دول المجلس لعامي 2011م

نسبة قيمة رؤوس الأموال الخليجية %



مصدر البيانات : هيئة الأوراق المالية والسلع

العاملون في القطاع الحكومي الاتحادي

تزايد عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الحكومي الاتحادي في الامارات العربية المتحدة، من 605 في 2009 إلى 789 في 2010، وصولاً إلى 963 في 2011، أي بنسبة نمو قدرها 2%، 59 بين العاملين 2009-2011.

و كانت سلطنة عمان قد رفدت القطاع الحكومي الاتحادي في الدولة بأعلى عدد من العاملين، و الذي ازداد من 566 إلى 721 و من ثم إلى 863 في الأعوام الثلاثة المذكورة، تلتها مملكة البحرين التي زودت القطاع ب 32 و 53 و 76 موظفا حسب الترتيب المذكور أعلاه.

أما السعودية فقد بلغ عدد مواطنيها العاملين في القطاع الحكومي الاتحادي 19 في عام 2011، كما بلغ عدد الكويتيين العاملين في القطاع 5 في العام ذاته.

عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الحكومي الاتحادي 2011م

الدولة	2009	2010	2011
البحرين	32	53	76
السعودية	7	13	19
عمان	566	721	863
قطر	-	-	-
الكويت	-	2	5
الاجمالي	605	789	963

مصدر البيانات : الهيئة الاتحادية للمواطنة البشرية



العاملون في القطاع الخاص

شهدت أعداد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الخاص ازديادا مطردا في الفترة 2006-2011؛ إذ بلغ معدل النمو السنوي المركب %39، حيث تزايد إجمالي العاملين من 419 في 2006 إلى 2117 في 2008، وصولا إلى 3031 في 2011.

وقد تصدرت سلطنة عمان الترتيب في عام 2011 بواقع 2124 موظفا، تلتها السعودية التي ساهمت ب 472 موظفا، فالبحرين التي رفدت القطاع الخاص ب 367 موظفا، ثم الكويت وقطر بواقع 47 و 21 على التوالي.

عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الخاص (الاهلي) 2011

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البحرين	71	180	197	336	312	367
السعودية	6	12	318	410	426	472
عمان	44	110	1564	2266	2129	2124
قطر	2	9	12	12	17	21
الكويت	296	859	26	56	43	47
الإجمالي	419	1170	2117	3080	2927	3031

مصدر البيانات : وزارة العمل

المستفيدون من مد مظلة الحماية التأمينية

شملت مظلة الحماية التأمينية عددا متزايدا من المستفيدين بين العاميين 2007 و 2011، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب %23,8 في الفترة المذكورة. و كان المواطنون العمانيون في طليعة المستفيدين من مد مظلة الحماية التأمينية؛ إذ تزايد عددهم من 1658 في 2007، إلى 2940 في 2009، وصولا إلى 4239 في 2011، أي بزيادة قدرها %155,7 بين طرفي الفترة.

وفي المرتبة الثانية حلت البحرين التي تزايد عدد المستفيدين فيها من 75 إلى 578، ثم السعودية بواقع 64 و 355 بين عامي 2007 و 2011.

أما الكويت وقطر فقد سجلتا 57 و 13 على التوالي للعامين المذكورين.

المستفيدون من مد مظلة الحماية التأمينية 2011م

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011
البحرين	75	262	317	495	578
السعودية	64	212	295	335	355
عمان	1658	2497	2940	3308	4239
قطر	1	9	12	9	13
الكويت	6	12	25	43	57
الاجمالي	1804	2992	3589	4190	5242

مصدر البيانات : الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية



الطلاب في المدارس الحكومية والخاصة

سجل الطلبة العمانيون أعلى حضور بين مواطني دول المجلس في المدارس الإماراتية الحكومية، حيث بلغ عددهم 4.015 طالب في الحلقة الأولى بنمو قدره %7,5، و 3.240 في الحلقة الثانية، و 2.435 طالباً في المرحلة الثانوية، حسب إحصاءات عام 2011.

وفي المرتبة الثانية حل الطلبة السعوديون ب 798 و 607 و 337 طالباً في المراحل الثلاثة على التوالي، ومن ثم الطلبة البحرينيون بواقع 176 و 157 و 148 حسب نفس الترتيب. أما مجموع أعداد الطلبة القطريين و الكويتيين فقد بلغت 63 و 94 على الترتيب في المراحل الثلاثة المذكورة. وبالنسبة للمدارس الخاصة، فقد انتظم في العام 2011 في الحلقة الأولى 699 طالباً عمانياً، و 179 طالباً سعودياً و 80 طالباً من البحرين إضافة إلى 24 طالباً من قطر، و 10 طلاب من الكويت. بينما سجلت الحلقة الثانية 212 طالباً عمانياً و 95 طالباً سعودياً و سجلت البحرين و قطر و الكويت 48 و 15 و 8 طلاب على التوالي. في حين سجلت الحلقة الثالثة 127 طالباً من عمان و 61 من السعودية و 34 من البحرين.

وفي مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالدولة، فقد شهد إجمالي عدد الطلاب الخليجين المنتظمين في الدراسة، زيادة طفيفاً بين عامي 2010 و 2011، حيث ازداد العدد من 723 طالباً إلى 765 طالباً، بنمو نسبته %8,5، إذ ازداد عدد الطلبة القطريين من 3 إلى 9، و السعوديين من 15 إلى 84 بزيادة نسبتها %7,64، في حين ارتفع عدد الطلبة الكويتيين من 8 إلى 18 طالباً في نفس الفترة، بينما شهد عدد الطلبة العمانيين انخفاضاً طفيفاً بنسبة %6,1.

الطلاب في المدارس الحكومية والخاصة

عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية

المدارس الحكومية						الدولة
المرحلة الثانوية		الحلقة الثانية		الحلقة الاولى		
2011	2010	2011	2010	2011	2010	
148	120	157	195	176	305	البحرين
337	298	607	617	798	738	السعودية
2.435	2.417	3.240	3.262	4.015	3.797	عمان
26	29	31	35	37	33	قطر
23	22	22	25	18	18	الكويت
2.969	2.886	4.057	4.134	5.044	4.891	المجموع

مصدر البيانات : وزارة التربية والتعليم ومجلس أبوظبي للتعليم



الطلاب في المدارس الحكومية والخاصة

عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس في المدارس الخاصة

المدارس الخاصة						
المرحلة الثانوية		الحلقة الثانية		الحلقة الاولى		الدولة
2011	2010	2011	2010	2011	2010	
34	33	48	45	80	78	البحرين
61	83	95	123	179	191	السعودية
127	215	212	259	699	730	عمان
6	53	15	68	24	91	قطر
4	168	8	254	10	417	الكويت
232	552	378	749	992	1.507	المجموع

مصدر البيانات: وزارة التربية والتعليم ومجلس أبوظبي للتعليم

الطلاب في مؤسسات التعليم العالي

وفي مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالدولة، فقد شهد إجمالي عدد الطلاب الخليجين المنتظمين في الدراسة، زيادة طفيفة بين عامي 2010 و 2011، حيث ازداد العدد من 723 طالباً إلى 765 طالباً، بنمو نسبته 5,8%، إذ ازداد عدد الطلبة القطريين من 3 إلى 9، و السعوديين من 15 إلى 84 بزيادة نسبتها 64,7%، في حين ارتفع عدد الطلبة الكويتيين من 8 إلى 18 طالباً في نفس الفترة، بينما شهد عدد الطلبة العمانيين انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1,6%.

أما أعداد الطلبة الخليجين المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الدولة، فقد شهدت هي الأخرى زيادة طفيفة بنسبة 2% بين عامي 2010 و 2011، إذ ازداد عدد الطلبة المنتظمين بالدراسة في هذه المؤسسات من 6.843 إلى 6.984، وكانت أكبر نسبة نمو قد سجلها الطلبة القطريون بواقع 33,7%، حيث تزايد عددهم من 202 إلى 270 طالباً في الفترة المذكورة، و حل بعدهم الطلبة الكويتيون، حيث زاد العدد من 722 إلى 927 طالباً، بنمو قدره 28,4%، ومن ثم طلبة البحرين بزيادة نسبتها 13,6%. في حين نما عدد الطلبة السعوديين بنسبة 7,3%، بينما سجلت أعداد الطلبة العمانيين نمواً سالياً قدره 5,5% حيث انخفض عددهم من 4.582 إلى 4.332 في العامين المذكورين.

ومن الجدير بالذكر أن الإمارات العربية المتحدة تضم أكبر عدد من فروع الجامعات الأجنبية في المنطقة، ومنها أسماء عريقة في عالم التعليم العالي من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأستراليا والهند وغيرها من الدول، و ينتظم في الدراسة فيها أكثر من 17.000 طالب من المواطنين و أبناء دول مجلس التعاون و المقيمين، حيث أصبحت الدولة ببنيتها التحتية المميزة مركز جذب لكثير من الجامعات الدولية، مما شجعها على تسجيل حضورها في المنطقة عبر تأسيس فروع أو افتتاح مكاتب تمثيلية.

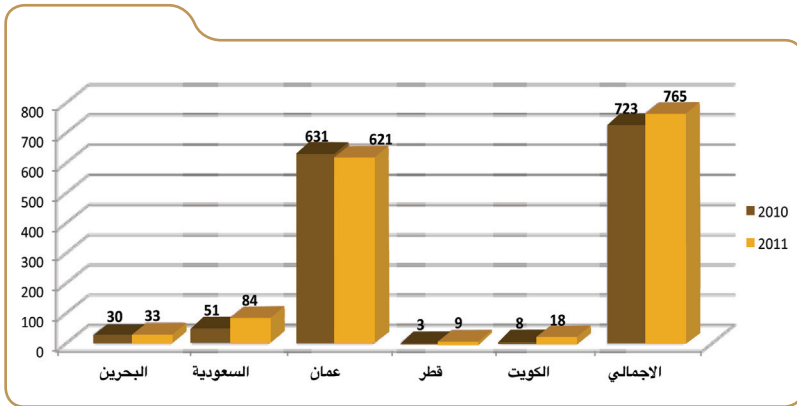


الطلاب في مؤسسات التعليم العالي

عدد الطلاب من مواطني دول المجلس المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالدولة

الجامعات الحكومية						الدولة
2011	2010	2009	2008	2007	2006	
33	30	40	33	36	36	البحرين
84	51	62	45	43	40	السعودية
621	631	976	668	600	562	عمان
9	3	3	2	2	4	قطر
18	8	10	10	8	8	الكويت
765	723	1091	758	689	650	الاجمالي

مصدر البيانات : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



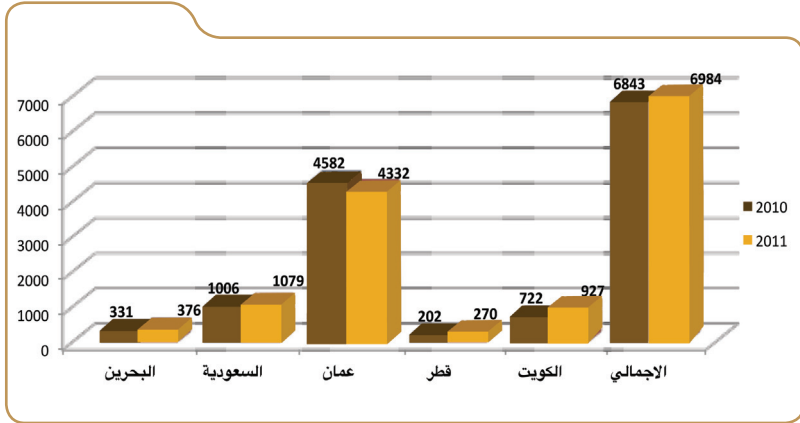
مصدر البيانات : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الطلاب في مؤسسات التعليم العالي

عدد الطلاب من مواطني دول المجلس المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالدولة

الجامعات الخاصة			
2011	2010	2009	الدولة
376	331	309	البحرين
1079	1006	914	السعودية
4332	4582	4306	عمان
270	202	190	قطر
927	722	688	الكويت
6984	6843	6407	المجموع

مصدر البيانات : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



مصدر البيانات : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



مصادر البيانات



صدر عن

وزارة المالية
الإمارات العربية المتحدة
إدارة العلاقات المالية الإقليمية والدولية
قسم شؤون مجلس التعاون

جميع الحقوق محفوظة
لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير

ص.ب . دبي : 1565
هاتف : 043939000
فاكس : 043939724
البريد الإلكتروني : gcm@mof.gov.ae